

محضر الجلسة رقم 205

التاريخ: الثلاثاء 29 جادى الأول 1440هـ (5 فبراير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصوري، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثمان وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة السادسة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة التالية:

1. مشروع قانون رقم 14.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 19 يناير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنا.
2. مشروع قانون رقم 20.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر.
3. مشروع قانون رقم 28.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي.
4. مشروع قانون رقم 30.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي.
5. مشروع قانون رقم 35.18 يوافق بموجبه على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد، المنعقد بالدوحة سنة 2012.
6. مشروع قانون رقم 39.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.
7. مشروع قانون رقم 40.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.
8. مشروع قانون رقم 41.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.
9. مشروع قانون رقم 43.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

10. مشروع قانون رقم 48.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.
11. مشروع قانون رقم 49.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة، الموقع بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.
12. مشروع قانون رقم 50.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.
13. مشروع قانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية، المعتمدة باماكو (مالي) في 30 يناير 1991.
14. مشروع قانون رقم 56.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجستيك، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.
15. مشروع قانون رقم 61.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الشائى للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني، الموقع بالرباط في 10 يونيو 2018 بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفيدرالية.
16. مشروع قانون رقم 73.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.
17. مشروع قانون رقم 77.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.
18. مشروع قانون رقم 78.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.
19. مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بامبوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003.
20. مشروع قانون رقم 82.18 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.
21. مشروع قانون رقم 83.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر

ميدان الضرائب على الدخل.

- 7- مشروع قانون رقم 40.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.
- 8- مشروع قانون رقم 41.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.
- 9- مشروع قانون رقم 43.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.
- 10- مشروع قانون رقم 48.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.
- 11- مشروع قانون رقم 49.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة، الموقع بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.
- 12- مشروع قانون رقم 50.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.
- 13- مشروع قانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية، المعتمدة باماكو (مالي) في 30 يناير 1991.
- 14- مشروع قانون رقم 56.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجستيك، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.
- 15- مشروع قانون رقم 61.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني، الموقع بالرباط في 10 يونيو 2018 بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفيدرالية.
- 16- مشروع قانون رقم 73.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.
- 17- مشروع قانون رقم 77.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.
- 18- مشروع قانون رقم 78.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان

2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

22. مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.

المستشار السيد عبد الحميد الصوري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله. أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مجموعة من النصوص التشريعية الجاهزة، وأعطى الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على النصوص المدرجة في جدول أعمال الجلسة، تفضلوا السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

فيتضمن جدول أعمال الجلسة التشريعية الدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية وعددها 22 مشروع قانون وهي:

- 1- مشروع قانون رقم 14.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 19 يناير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما.
- 2- مشروع قانون رقم 20.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر.
- 3- مشروع قانون رقم 28.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي.
- 4- مشروع قانون رقم 30.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي.
- 5- مشروع قانون رقم 35.18 يوافق بموجبه على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد، المنعقد بالدوحة سنة 2012.
- 6- مشروع قانون رقم 39.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في

وتربية الأحياء البحرية، والاتفاقية الخامسة مع جمهورية الكونغو مرتبطة بمجالى الفلاحة وتربية المواشي، ثم الاتفاقية الأخيرة في مجال الطاقة وترتبط باتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة.

أما مع جمهورية نيجيريا الفيدرالية، فقد تم توقيع الاتفاق الشئى للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني في يونيو 2018.

مع جمهورية النيجر تم أيضا توقيع اتفاقية تهم قطاع النقل بالأساس، اللي هو مرتبط باعتراف المتبادل برخص السياقة، وخاصة أن العديد من الناقلين المغاربة اليوم يرتبطون بهذا البلد في إطار نقل البضائع.

ثم اتفاقيتين مع جمهورية مالي، وهي اتفاقية التاسعة والعشرة، الأولى مرتبطة بالنقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، وأيضا الاتفاقية المرتبطة بالاعتراف المتبادل برخص السياقة.

مع جمهورية بوركينا فاسو 3 ديال الاتفاقيات، اتفاقية متعلقة بتسليم المجرمين واتفاقية متعلقة بالتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية واتفاقية ثالثة مع هذا البلد مرتبطة بالتعاون القضائي في الميدان الجنائي.

ثم أيضا هناك اتفاقيات على مستوى أمريكا الوسطى والكاريبي، 3 ديال الاتفاقيات أساسية مع جمهورية الدومينيكان، وتهم قطاع النقل الجوي والجمارك، ثم أيضا اتفاقية اللي هي مرتبطة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي.

مع جمهورية بنما اتفاقية مرتبطة بالخدمات الجوية ووقعت مؤخرا في 19 يناير 2018.

ثم أيضا دائما مع جمهورية أذربيجان الاتفاقية السابعة عشر، اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي.

ثم الاتفاقية الثامنة عشر اللي هي اتفاقية التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة.

فيما هو مرتبط بالاتفاقيات متعددة الأطراف، هناك 3 مشاريع القوانين: القانون اللي هو مرتبط ب 35.18 اللي بموجبه يتم الاتفاق على وثائق الاتحاد البريدي العالمي وكل ما هو قرارات اتخذت في المؤتمر 25 للاتحاد بالدوحة في 2012.

ثم أيضا هناك مشروع قانون 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في يوليوز 2003.

ثم الاتفاقية متعددة الأطراف الأخيرة والاتفاقية الأخيرة في هذا المجال ديال الاتفاقيات المعروضة عليكم للمصادقة اليوم، هو مشروع قانون رقم 55.18 المرتبطة بحظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا، اعتمدت في 1991.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للمقرر لتقديم تقرير لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني

تسليم المجرمين، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

19- مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بامبوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003.

20- مشروع قانون رقم 82.18 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

21- مشروع قانون رقم 83.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

22- مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.

وللإشارة فإن جميع هاذ النصوص محالة على المجلس من مجلس النواب، وأن السيد وزير النقل سيتولى تقديم كل هاذ المشاريع نيابة عن الحكومة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الرامية إلى الموافقة على الاتفاقيات الدولية وعددها 21، الكلمة للحكومة لتقديم مشاريع القوانين دفعة واحدة.

السيد محمد نجيب بوليف كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل

واللوجيستيك والماء المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

إذن أتقدم نيابة عن زميلتي السيدة كاتبة الدولة في الخارجية بعرض لأهم النصوص اللي هي مرتبطة بالتصويت اليوم واللي، كما تفضل السيد المستشار المحترم بتقديمها وهي 21 نفا، مرتبطة أساسا بمجموعة من الاتفاقيات، سواء كانت اتفاقيات ثنائية (حوالي 18 نص) أو اتفاقيات متعددة الأطراف، منها ما وقعت الحكومة بمناسبة الزيارة المولوية السامية لمجموعة من الدول الإفريقية، ومنها ما جاء في إطار الزيارات المتبادلة التي يقوم بها مجموعة من المسؤولين في الدول، سواء الدول الإفريقية أو غير الإفريقية وأيضا التي قام بها مسؤولون مغاربة لهاته الدول.

فعلى المستوى الشئى 18 اتفاقية، الحيز الكبير منها مع جمهورية الكونغو، وتهم أساسا الاتفاقية المتعلقة باجتنااب الازدواج الضريبي، الاتفاقية المرتبطة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، اتفاقية في مجال اللوجيستيك، ثم الاتفاقية المرتبطة أيضا بالتعاون في مجال الصيد البحري

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون 35.18 يوافق بموجبه على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد، المنعقد بالدوحة سنة 2012.

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 39.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 39.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 40.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 40.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

ونمر للتصويت على مشروع القانون رقم 41.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بياكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب والضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 41.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بياكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب والضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

ونمر للتصويت على مشروع قانون رقم 43.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد وتربية الأحياء البحرية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 43.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

والمناطق المغربية المحتلة حول مشاريع القوانين، وزعت. بالنسبة للمناقشة، فللفرق والمجموعات الحرة في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر والقرار لكم السادة الرؤساء.

ننتقل للتصويت على كل مشروع قانون على حدة.

ونبدأ بمشروع قانون رقم 14.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بالرباط في 19 يناير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما.

الموافقون: إجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 14.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بالرباط في 19 يناير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما.

ونمر للتصويت على مشروع رقم 20.18، يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 20.18 يوافق بموجبه على اتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر.

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 28.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي.

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون 28.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي.

ونمر للتصويت على مشروع قانون 30.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي.

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون 30.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي.

نمر للتصويت على مشروع قانون 35.18 يوافق بموجبه على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد، المنعقد بالدوحة سنة 2012.

الاتفاق الثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني والفلاحي والتأطير التقني الموقع بالرباط في 10 يونيو 2018 بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفيدرالية.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 61.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني والفلاحي والتأطير التقني الموقع بالرباط في 10 يونيو 2018 بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفيدرالية.

وغير للتصويت على مشروع قانون رقم 73.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 73.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.

وغير للتصويت على مشروع قانون رقم 77.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 77.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.

وغير للتصويت على مشروع قانون رقم 78.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين الموقع بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 78.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

وغير للتصويت على مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 48.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 48.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

وغير للتصويت على مشروع قانون رقم 49.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة الموقع بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 49.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة الموقع بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 50.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 50.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

وغير للتصويت على مشروع قانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية المعتمدة باماكو (مالي) في 30 يناير 1991.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية المعتمدة باماكو (مالي) في 30 يناير 1991.

وغير للتصويت على مشروع قانون رقم 56.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 56.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

وغير للتصويت على مشروع قانون رقم 61.18 يوافق بموجبه على

كما يركز مشروع القانون على التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في الخطاب والرسائل الملكية، ولاسيما الرسالة الملكية السامية الموجهة للمناظرة الوطنية حول السينما.
السيد الرئيس،
السيدات والسادة المستشارون،

يرمي مشروع هذا القانون إلى خلق صناعة سينمائية حقيقية ترقى إلى مستوى تطلعات البلاد وتقوم على مبادئ الحكامة وتكافؤ الفرص والشفافية والتنافسية والتعددية والانفتاح على الثقافات وتأهيل القطاع السينمائي، ليكون رافعة من رافعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عبر منحه اختصاصات جديدة، لاسيما في مجال الإنتاج السمعي البصري وتمكينه من آليات الحكامة الجيدة والميكانيزمات الإدارية والمالية، التي تكفل مواكبات التطورات التي يعرفها هذا القطاع على المستوى الوطني وكذلك على المستوى الدولي.

ويتضمن مشروع القانون المذكور مجموعة من المستجدات المتعلقة بحفظ الذاكرة وتثمين الموروث الثقافي السينمائي، من خلال جمعه وحفظه وترميمه ونشره وتسهيل الولوج إليه، وكذلك على مستوى الجانب المتعلق بدور النهوض بالموارد البشرية لهذا القطاع.

هذا ويعد مشروع القانون المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي ثمرة لمنهجية محكمة اعتمدها الوزارة من أجل ترسيخ الجوانب التشريعية والمؤسسية، بالموازاة مع البنيات التحتية، كهيئة بتنظيم صناعة سينمائية بالمغرب، اعتمادا على سلسلة من التشاور بين مختلف الفاعلين في هذا القطاع.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن استحضر بكل اعتزاز وتقدير الأجواء الإيجابية والغنية التي طبعت مختلف مراحل النقاش لهذا المشروع داخل اللجنة، لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، ويشرفني بهذه المناسبة أن أقدم خالص عبارات التقدير والشكر لرئيس اللجنة وأعضاء اللجنة الذين أغنوا النقاش، وساهموا في تجويد هذا النص، بفضل تعديلاتهم ونقاشاتهم الجادة والهادفة.

وللتذكير فقد عرف هذا المشروع 63 تعديل وافقت الحكومة على معظمها، ساهمت بذلك في تجويد النص، سواء من الناحية الاصطلاحية واللغوية أو من خلال إدراج مقتضيات تعزز دور حكامة المركز في اتخاذ القرارات.

تلكم أهم المقتضيات والتعديلات التي عرفها المشروع الجديد المعروض على أظنارك اليوم من أجل التصويت عليه.

وقفنا الله جميعا لما خير البلاد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

(الموزمبيق) في 11 يوليو 2003.

ونمر للتصويت على مشروع قانون رقم 82.18 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية الموقعة بأكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.
الموافقون: إجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 82.18 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بأكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

ونمر للتصويت على آخر اتفاقية مدرجة في جدول الأعمال، ويتعلق الأمر بمشروع قانون 83.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بأكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.
الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 83.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي الموقعة بأكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

شكرا للسيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة.

والآن نمر للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية الجغرافية، الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

السيد محمد الاعرج وزير الثقافة والاتصال:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمامكم مضامين وأهداف المشروع المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وكذا المتعلق بتنظيم صناعة السينمائية الجغرافية بالمغرب، بعد أن استكملت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية الدراسة والاغناء سواء من حيث التعديلات المقدمة في شأنه أو من حيث النقاش الهادف والمفيد، الذي وأكب هذا المشروع خلال دراسته في لجنة التعليم.

إن هذا المشروع يستند على مجموعة من المرجعيات الدستورية الأساسية، تأتي في مقدمتها الوثيقة الدستورية التي تنص في الفصلين 25 و26 على تأهيل ودعم الإبداع الثقافي والعرض في مجالات الأدب والفن والثقافة، فيما دعا الفصل 33 السلطات العمومية إلى اتخاذ التدابير المتعلقة بتنمية الإبداع الثقافي والفني.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لمقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة، وزع.

ننتقل للتصويت على مواد مشروع القانون.

المادة 1 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 2.

الموافقون: الإجماع.

المادة 3 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 4.

الموافقون: الإجماع.

المادة 5 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 6 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 7.

الموافقون: الإجماع.

المادة 8.

الموافقون: الإجماع.

المادة 9.

الموافقون: الإجماع.

المادة 10 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 11 كذلك.

الموافقون: الإجماع.

المادة 12.

الموافقون: الإجماع.

المادة 13 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 14 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 15 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت.

الموافقون: الإجماع.

وبذلك، يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق

بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق

بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.

شكرا للسيد الوزير على مساهمته القيمة.

شكرا للجميع رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة.

أولا: مناقشة مشاريع الاتفاقيات الدولية الإحدى والعشرين.

1- مداخلات فريق العدالة والتنمية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في المناقشة والتصويت على مشاريع القوانين التي يوافق بموجبها على اتفاقيات دولية وقعها المغرب مع عدد من الدول.

ويعكس هذا الكم من الاتفاقيات البالغ عددها 21، الحركة التي تعرفها الدبلوماسية المغربية سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، حيث بلغت الاتفاقيات الثنائية 18 اتفاقية في حين بلغ عدد الاتفاقيات متعددة الأطراف ثلاث اتفاقيات، مما يبرز توجه المغرب إلى تنويع وتوسيع شراكاته على المستوى الدولي، من جهة، ومن جهة أخرى الانخراط في الدينامية التي يعرفها المجتمع الدولي فيما يخص التعامل الجماعي مع عدد من القضايا ذات البعد الدولي من قبيل ما يندرج في مجالات البيئة، منع ومكافحة الفساد، والبريد والمواصلات، وهي مجالات تشكل تحديا حقيقيا أمام بلدنا.

ففيما يخص المجال البيئي نعتبر أن مشروع القانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية، المعتمدة باماكو (مالي) في 30 يناير 1991 يشكل إطارا لتعزيز جهود المغرب في حماية البيئة، وهو اختيار اتخذته المغرب بإدماج البعد البيئي في سياسات العمومية والتوجه بشكل قوي نحو تعزيز استعمال الطاقات البديلة بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لضبط استيراد النفايات التي يتم استعمالها كمصدر للطاقة الحرارية.

أما فيما يخص مجال منع ومكافحة الفساد، فلا شك أن بلادنا مازالت، بالرغم من الجهود المتعددة التي اتخذتها الحكومة تعاني من انتشار الفساد وضعف الحكامة في العديد من المجالات وهو ما يضع على المغرب فرصا كثيرة لتحقيق نمو اقتصادي يمكنها من الارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة. وتجدر الإشارة أن المغرب يحتل حاليا حسب تقرير منظمة الشفافية الرتبة 43 وفقا لمؤشر انتشار الفساد في قطاعها العام من بين 180 بلدا وإقليما.

ونأمل أن تساهم المصادقة على مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو

والنجاعة الطاقية.

2 - مشروع قانون رقم: 82.18 يهتم المجال القضائي والإداري بين المملكة المغربية وحكومة بوركينافاصو ويهدف هذا القانون إلى تهيئة العلاقات الصداقة والتعاون خاصة في مجال القضائي والإداري والرسوم التكميلية.

3- مشروع قانون رقم : 20.18 يهتم المملكة المغربية وجمهورية النيجر هذا القانون ينظم المجال السير على الطرق وتسجيل رخص السياقة بأصنافها المختلفة.

4- مشروع قانون رقم: 28.18 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي يهدف هذا القانون الى تنظيم وتسهيل المنافسة في المجال الجوي بأنواعه، وكذلك الأسعار والخدمات المختلفة والقوانين المنظمة للدخول والخروج.

5- مشروع قانون 30.18 ينظم هذا القانون تبادل رخص السياقة بأصنافها بين المملكة المغربية وجمهورية مالي إضافة الى تسجيل السير الطرقي فوق تراب البلدين مع إتمام الإجراءات الدستورية التي تنظم الخبرات بين المملكة ونيجيريا الفدرالية.

6- مشروع قانون رقم : 41.18 هذا القانون هو الآخر ينظم الازدواج الضريبي بين المملكة المغربية وجمهورية أذربيجان.

7- مشروع قانون رقم: 81.18 هذا القانون له أهمية خاصة حيث أنه يهتم بجوانب الفساد الإداري، ويهدف إلى خلق الشفافية وكل ما له علاقة بالشؤون العامة.

8- مشروع قانون رقم: 35.18 هذا القانون يتحور حول البريد ومواكبة التطورات والمستجدات العالمية في مجال البريد.

9- مشروع قانون رقم ك 78.18 يهدف هذا الى التعاون والاتفاق حول تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وبوركينا فاصو.

10 - مشروع قانون رقم : 77.18 هذا القانون ينظم التشريعات الجمركية واللوجستية الدولية بين المغرب وجمهورية الدومينيكان.

11- مشروع قانون 73.18 يخص المجال الجوي والتنقل بين الدولتين إضافة الى تقنين الخدمات للمسافرين وكذلك البضائع المتنوعة والأسواق المفتوحة.

12- مشروع قانون رقم : 56.18 هذا القانون يهدف إلى تطوير المناطق اللوجستية وتحسين المبادلات بين البلدين وكذلك دعم التكوين في المجال بين المغرب والكونغو.

13 - مشروع قانون رقم: 14.18 هدفه المنافسة في الأسواق الحرة وتنظيم قواعد تبادل الحر بين المغرب وباناما.

14 - مشروع قانون رقم: 48.18 هذا القانون ركز على المجال الفلاحي خاصة المواشي وكل ما له صلة بهذا القطاع.

15- مشروع قانون رقم: 43.18 هذا المشروع ينظم بدوره تربية الأحياء البحرية ومحاربة الصيد العشوائي والغير القانوني وتقنين الموارد

(الموزمبيق) في 11 يوليو 2003، في محاربة ومنع انتشار الفساد على المستوى الدولي على أن يستفيد من الممارسات والتجارب الناجمة في هذا المجال لتعزيز مبادئ الحكامة على المستوى الداخلي.

أما على المستوى الثنائي فتشمل الاتفاقيات الموقعة ثمانية بلدان منها 5 دول إفريقية وهو ما يعكس توجه الغرب نحو تعزيز حضوره بالقارة الإفريقية بعد عودته إلى الاتحاد الإفريقي. مما يثير الانتباه عدد الاتفاقيات مع جمهورية الكونغو في مجالات مختلفة، وهو ما يؤكد عزم المغرب على تقوية شراكته مع أكبر عدد من الدول الإفريقية.

في حين أن 3 اتفاقيات تم توقيعها مع دولتين تقع في منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي وهي بنا والدومينيكان، وذلك افتتاحا على هذه المنطقة التي مازال المغرب لم يستثمر جميع الإمكانيات المتاحة. وندعو في هذا الإطار مواصلة هذه الدينامية على في هذا المجال الجغرافي بالخصوص. كما نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن تعدد المجالات التي تشملها الاتفاقيات دليل على تنوع ومثانة العلاقات مع الدول المعنية.

- المجال الاقتصادي (الضريبي والجمركي والفلاحة والصيد البحري): 7 اتفاقيات؛

- المجال الأمني والقضائي: 4 اتفاقيات؛

- النقل واللوجستيك وتنقل الأفراد : 6 اتفاقيات؛

- الطاقة: اتفاقية واحدة.

كما نأمل في فريق العدالة والتنمية، أن تعرف مضامين هذه الاتفاقيات طريقها للتنفيذ حرصا على مصداقية بلدنا. كما نأمل أن يتم التنسيق بين وزارة الخارجية ومجلس المستشارين فيما يخص المهام الدبلوماسية التي يقوم بها هذا الأخير من أجل تحقيق الانسجام والتكامل بينها.

وفي الأخير نؤكد على أن فريقنا يدعم افتتاح بلادنا على محيطها الدولي من خلال تعزيز علاقاتها الثنائية كما يدعم انخراطها في المساعي الرامية إلى توسيع وتنوع مجالات التعاون مع مختلف دول العالم.

وعليه، سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشاريع هذه القوانين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2- مداخلة الفريق الحركي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لأبدي وجهة نظرنا بخصوص مشاريع قوانين التي هي عبارة عن اتفاقيات صادقت عليها اللجنة بتاريخ 29 يناير 2019 ويتعلق الأمر:

1 - مشروع قانون رقم: 50.18 يتعلق بالتعاون بين المملكة المغربية وجمهورية الكونغو في مجال الطاقة وتطويرها وكذلك الطاقات المتجددة

إلا إن تطور السينما المغربية يواجه العديد من الإكراهات ساهمت مُجمِعة في إضعاف الصناعة السينمائية، والحد من إشعاعها وانتشارها، كما لازالت مسألة الكم والجودة، والكتابة السينمائية، وتيرة الإنتاج مطروحة بحدة، في ظل التفاوت الحاصل بين وتيرة الإنتاج والبنية التحتية، خاصة مع تراجع عدد القاعات السينمائية.

من جهة أخرى، نعتقد أن المهرجانات السينمائية التي تكاثرت في الفترة الأخيرة من شأنها المساهمة في مصالحة المشاهد المغربي مع القاعات السينمائية، خاصة وأنها تثير نقاشا ساخنا وتلامس قضايا وهموم المواطن المغربي في ظل زحف أفلام ذات مضامين تجارية وتطور التكنولوجيا الرقمية.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة ومن موقعنا في المعارضة نساهم في هذه المناقشة بإثارة مجموعة من الملاحظات:

الملاحظة الأولى: السيد الوزير لم تعتمدوا مقاربة تشاركية تحترم آراء كل الفعاليات المعنية بالصناعة السينمائية، وهذا ما كان يجب أن يكون، وهو ما نؤكد عليه دائما منذ أن صدر دستور 2011، لكن يبدو أن الحكومة كما جرت العادة لا تحترم هذا المبدأ الدستوري، إذ أكدت العديد من الفعاليات المهنية على أن المقاربة التشاركية كانت غائبة، سواء أثناء التحضير، أو الإعداد، أو مناقشة هذا المشروع.

الملاحظة الثانية: لقد قتم بالاستدلال في عرضكم السيد الوزير بالرسالة الملكية السامية الموجهة للمناظرة الوطنية للسينما بتاريخ 2012/10/16، وما أود تسجيله في هذا الصدد هو أن هذا المشروع سواء فيما يتعلق بإعادة تنظيم المركز السينماتوغرافي المغربي، أو ما يتعلق بتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، سيضرب بعض المكتسبات القائمة حاليا في العمق من خلال مركزة جميع القرارات في يد مؤسسة واحدة، هذا وقد تم التراجع على مجال الاستشارة، سواء في ما يتعلق بمنح الرخص، أو سحبها، إلى غير ذلك من المهام.

الملاحظة الثالثة: إن المزيد من التنظيم والاحترافية لمواكبة التطور، لا يمكن أن يتم إلا بضرورة إشراك المهنيين في صناعة القرار، فنجاح أي مبادرة تشريعية مقرون إذا ما أردنا ذلك بفتح المجال أمام جميع مكونات الفضاء السينمائي.

الملاحظة الرابعة: هناك أسئلة عديدة تطرح ونحن نناقش هذا المشروع قانون تتعلق أساسا بالمسائل المكتسبات، فمثلا في سنة 2012 كانت هناك تقريبا 50 شركة للإنتاج تشتغل في هذا المجال وتساهم ب 80% من المنتج المغربي، واليوم 65 شركة توقفت عن العمل، 5 شركات فقط هي التي تشتغل حاليا. وفي هذا الإطار تساءل عن أسباب هذا التراجع؟

الملاحظة الخامسة: إن المشروع قانون في الجانب المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينماتوغرافي المغربي، أوكل محاما واسعة للمركز السينماتوغرافي

السمكية خاصة المناطق الخاضعة لولاياتها الوطنية.

16- مشروع قانون رقم : 39.18 هذا القانون يطمح إلى تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بين المغرب وجمهورية الكونغو.

17 - مشروع قانون رقم: 40.18 الهدف من هذا المشروع هو تشجيع الاستثمارات وتقوية التعاون الاقتصادي وتبهيء المناخ والظروف الملائمة بين البلدين.

18 - مشروع قانون رقم: 55.18 هذا القانون من بين أهدافه الأساسية حماية صحة الإنسان والبيئة من أخطار النفايات خاصة الخطيرة منها، لذلك أخذ الصبغة الجنائية نظرا لخطورته بين المملكة وبماكو.

19- مشروع قانون رقم: 83.18 يهتم هذا القانون بالجال القضائي والتعاون فيه خاصة الجانب الجنائي بين المملكة المغربية وبوركينا فاسو، وكذلك تبادل الوثائق والأدلة القانونية.

20- مشروع قانون رقم: 61.18 يهدف هذا القانون الى تبادل المعلومات والتكوين في المجال الفلاحي والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، إضافة الى تنظيم الخبرات بين المملكة المغربية ونيجيريا الفدرالية.

وفي هذا الإطار إذ نؤكد في الفريق الحركي تفاعلنا الإيجابي مع هذه الاتفاقيات الهامة، والتي تجسد التعاون الخلاق بين المملكة المغربية وأشقائنا من العديد من البلدان الإفريقية الصديقة، إيماننا من المملكة بعمقها الإفريقي واستحضارا للأدوار الطلائعية للمغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في تعزيز التعاون بين البلدان الإفريقية في مختلف المجالات، فإننا نتطلع إلى خلق آلية للتنسيق وتتبع تنفيذ هذه الاتفاقيات حتى تتجسد على أرض الواقع.

ثانيا: مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية:

1- **مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة.**

أشرف بتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار مناقشة مشروع قانون 70.17 يتعلق بإعادة تنظيم المركز السينماتوغرافي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.

واسمحوا لي أن أؤكد بداية أن السينما المغربية تعتبر اليوم أكثر حضورا في المهرجانات الوطنية والدولية، كما أضحى الحديث عن صناعة سينمائية مغربية وإستراتيجية وطنية للقطاع السينمائي وإعادة هيكلته واقعا يفرض نفسه، خاصة في ظل إقبال الإنتاجات السينمائية العالمية على المغرب، وفي ظل ازدياد الوعي بأهمية التكوين الأكاديمي والتكوين المستمر في أفق تحقيق صناعة سينمائية مغربية تستهدف تنمية هذا المجال الحيوي والرفع من مستواه.

الثقافات الشعوب المختلفة لعلتها في منظومة ثقافية ليس لها حدود مكانية ولا زمنية، تخدم للتطور والارتقاء بالقيم الإنسانية في هذا الكون. فالسينما فن غني بالتجربة الجمالية، وهنا تكمن قيمته فيستحق وصفه بـ "الفن السابع" لا بتصنيفه الزمني بل بكونه جامع الفنون ورمز الكمال الفني.

فدور السينما لا يقتصر على هذه الحدود، بل يتعداه إلى ابعد من ذلك حيث أن الصناعة السينمائية غدت عنصرا مؤثرا حيث تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وزيادة اليد العاملة، الأمر الذي يسهم بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية الاقتصاد الوطني، ففي بعض الدول؛ تُشكل العائدات الفنية وحدها ما يعادل 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي، أضف إلى ذلك أن الفن دور مهم في دعم قطاع السياحة، حيث يُمكث المسافرون لغايات فنية وثقافية وقتاً أطول وبمعدل إنفاق مالي أكبر، مقارنةً بغيرهم من السياح.

ولابد أن نشير هنا إلى الأهمية الاجتماعية للسينما، وبقدرتها على تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد، وتقوي الروابط المجتمعية وتزيد من تماسكها، وبقدرتها على تعزيز مجموعة من القيم الإيجابية في نفوس الأفراد، كالتعبير عن المعتقدات بحرية، وزيادة التسامح، ونبذ التعصب.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نؤمن أن المسؤولية اليوم بمقتضى هذا المشروع ملقاة على عاتق المركز السينمائي المغربي، من أجل الترويج لصورة المغرب وما يزرخ به من مؤهلات اقتصادية واجتماعية وطبيعية وثقافية وبيئية، فهناك نماذج ناجحة في التسويق للسياحة وللمجال الاقتصادي. أصبحت من خلاله الإنتاجات الإبداعية والسينمائية والدرامية، واهمة للملايين من السياح، ومجالاً للاستثمار الخارجي في المجال السينمائي على وجه الخصوص، على المركز السينمائي أن يقتدي بها. ومن هنا، ندعو الحكومة لأن تعمل على إعداد رؤية مستقبلية لتحقيق هذه الغاية عبر تقديم امتيازات مشجعة، إعفاءات أو تسهيلات ضريبية.

نأمل من هذا المشروع أن يساهم في تنظيم وهيكلية المركز السينمائي، حتى يكون أداة جوهرية وأساسية، تساهم في التكوين السينمائي لناشئتنا، وأن يكون التكوين مندجاً تتداخل فيه جميع القطاعات المعنية وعلى رأسها قطاع التربية والتعليم، وهو مطالب اليوم أكثر من أي وقت بدعم الإنتاج الفنية والإبداعية الوطنية وفق عدالة مجالية وما تتطلبه من شفافية وحكامة تديرية وتشجيع كل المبادرات الخلاقة في هذا المجال، عبر دعم سينما الهواة، وتعزيز الفضاءات السينمائية، مع تأكيدنا أن سياسة الدعم لن تؤدي أكلها إلا بإصلاح المنظومة الهيكلية لقطاع السينما من إنتاج وتوزيع وعرض، فلا يكفي أن ننتج فيلماً ونقدمه ثم نتركه وحيداً في الساحة بل، لابد أن نجد له القاعات التي ستعرضه والقنوات التلفزية التي ستشتري نسخاً منه، وأن نبحت له عن أسواق خارجية، فالتطور الحاصل في مبالغ الدعم التي تقدمها الدولة للفيلم المغربي لم تحقق الجودة المنشودة نظراً لغياب مؤسسات الإنتاج

المغربي وأعطيت له صلاحيات واسعة أيضاً، من قبيل مزاوله كل الأنشطة المرتبطة بالإنتاج، والتسجيل، والبيع، والتوزيع، والاستغلال، والمراقبة، فكيف لمؤسسة أن تقوم بكل هذه المهام وتراقب نفسها في ذات الآن؟ (خصم وحكم).

الملاحظة السادسة: ما لاحظناه في الجانب المتعلق بتنظيم المركز السينمائي هو المغالاة في مركزه القرارات، بحيث يلاحظ أن مهام هذا المركز توسعت لتشمل أيضاً القيام بمهام الكتابة الدائمة لصندوق الدعم، وفي نفس الوقت ينتج أفلاماً تقدم كمشاريع للاستفادة من الدعم، إلى جانب الشركات الأخرى المنتجة للأفلام، بمعنى أن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص هنا غير قائم، والحياد غير موجود.

الملاحظة السابعة: المشروع المعروض علينا اليوم في الجانب المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي هو المغالاة في مركزه القرارات، بحيث يلاحظ أن مهام هذا المركز توسعت لتشمل أيضاً القيام بمهام الكتابة الدائمة لصندوق الدعم، وفي نفس الوقت ينتج أفلاماً تقدم كمشاريع للاستفادة من الدعم، إلى جانب الشركات الأخرى المنتجة للأفلام، بمعنى أن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص هنا غير قائم، والحياد غير موجود.

الملاحظة الثامنة: بخصوص الأجهزة الإدارية المكلفة بالتسيير، في اعتقادنا كان يجب ضبط هذه التركيبة أكثر، والافتتاح على بعض الهيئات التي سيكون لوجودها قيمة مضافة ولن تؤثر في القرارات. فحينما نتحدث عن السينما فإن النقاد لهم دور مهم في التوجيه والتأطير والتنبيه، لذلك كنا نتمنى إدراج هذه الفئة ضمن تركيبة الأجهزة الإدارية المكلفة بالتسيير.

السيد الرئيس،

بالرغم من الملاحظات التي أثارها سواء في اللجنة أو خلال هذه المداخلة، فإننا نعتقد أن هذا المشروع قانون سيمكن من إعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي والارتقاء بالصناعة السينمائية وإعطاء السينما المغربية نفساً جديداً بهدف جعلها صناعة حقيقية تمكن من توفير فرص الشغل وجلب الاستثمارات الأجنبية. ولذلك، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المغاربة،

تعتبر السينما الفن الجامع للفنون، فهو مرآة النفس الإنسانية يحرك ويؤثر، ويجذب الأحاسيس والمشاعر بغية الارتقاء بالنفس فكراً وثقافة لتسمو بتطلعاتها وآمالها لتطوير حضارة الإنسانية وإقامة حوار حقيقي بين

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة للتصويت على مشروع قانون رقم 70.17 بإعادة تنظيم المركز السينماتوغرافي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، وهو القانون الذي جاء لمواكبة المستجدات التي عرفها هذا القطاع.

كما أستغل هذا المناسبة أيضا للتنبؤ بالروح الإيجابية التي تطبع أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وتعاون الحكومة والبرلمان، بما يمكن من إدخال عدد من التعديلات المهمة على النصوص القانونية، وهو ما يعكسه التصويت بالإجماع على أغلب هذه النصوص، والتي كان آخرها مشروع القانون الذي بين أيدينا، آميلين أن يستمر عمل هذه اللجنة على نفس الوتيرة لإخراج باقي النصوص الأخرى.

إن الذي ينبغي التأكيد عليه اليوم، ونحن بصدد المصادقة على هذا القانون، هو أن السينما لم تعد مجرد قطاع لصناعة الترفيه والفرجة، فبالإضافة إلى ما توفره من مناصب شغل، بشكل مباشر أو غير مباشر، فهي تعتبر مؤسسة من مؤسسات التنشئة والتربية على القيم وتعزيز الهوية والالتقاء للوطن، إضافة إلى كونها آلية لمواجهة التحديات المتزايدة للعملة.

لكن الذي ينبغي الإشارة إليه هو أن هذا الدور بدأ اليوم في التراجع لصالح وسائل تواصل جديدة سهلة الولوج ويصعب مراقبة محتوياتها. ولعل هذا ما يفسر اليوم إغلاق العديد من صالات العرض السينمائية عبر ربوع الوطن بسبب ضعف الإقبال عليها، بما لذلك من انعكاس سلبي على الصناعة السينمائية ببلادنا، الأمر الذي يستعدي اعتماد مقارنة مندجعة وتشاركية من أجل التصدي لهذه التحديات.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يمكن أن تمر هذا المناسبة دون الوقوف عند بعض المشاكل التي لازال القطاع السينمائي ببلادنا يعاني منها رغم نجاحنا في تنظيم عدد من التظاهرات السينمائية الدولية، وهي مشاكل مرتبطة أساسا بالحكومة، أكثر منها مشاكل موارد، وعلى رأس هذه المشاكل المحاباة في توزيع الدعم السينمائي والتلفزيوني، في غياب معايير واضحة لتوزيع هذا الدعم، وغياب ثقافة التخصص، حيث أصبح المنتج يقوم أيضا بدور المخرج والممثل، مما أدى إلى تدهور الوضعية الاقتصادية للفئات الأخرى، والتركيز على الجانب الاقتصادي فقط، عوض الرسالة الفنية، ناهيك عن جعل الإنتاج السينمائي مناسباتيا فقط، يكاد ينحصر في شهر رمضان.

ولعل أبرز دليل على هذا هو هجرة المغاربة نحو القنوات الأجنبية أو مقاطعة دور العرض السينمائي، بما لذلك من انعكاسات سلبية، سواء على الصناعة السينمائية أو على الهوية الوطنية. والغريب أن بلادنا تتوفر على مؤهلات سينمائية مهمة، خصوصا في الجنوب الشرقي، جعلت كبار المنتجين

بمفهومها الحرفي بالمغرب، وبتفانٍ الصعوبات الإدارية التي ترافق صرف المنحة، وباستمرار إغلاق القاعات السينمائية.

فالانتقادات الموجهة لدعم الإنتاج السينمائي المغربي مست ثلاثة جوانب أساسية، يتعلق الأول منها بالقانون المنظم لهذا الصندوق، والثاني باللجان المسؤولة عن انتقاء المشاريع المزمع دعمها، والثالث بالسينمائيين المستفيدة مشاريعهم من الدعم. فلقانون المنظم لهذا الصندوق لم يفلح بعد في سد الثغرات التي تشكو منها عملية دعم المشاريع المطروحة للانتقاء، واللجان المسؤولة عن التدبير الفني والمالي لهذه العملية لا تتمتع في أغلب الأحيان بالاستقلالية في اتخاذ قراراتها، والحياد في ممارسة مهامها، والمستفيدون من الدعم لم يستثمروا المبالغ الممنوحة لهم بالشكل المطلوب في بناء منتج سينمائي راق يجوز رضا النقاد والمشاهدين على السواء، ويضمن لنفسه تداولاً مقبولاً في أكبر عدد من قنوات التوزيع المتاحة.

السيد الرئيس،

لقد كانت أسئلتنا ونقاشاتنا جوهرية، كنا نتمنى أن تتفاعل معها الحكومة من أجل صناعة سينمائية بمعايير دولية، ومن أجل فعالية أكثر للمجال السينمائي المغربي من قبيل أن السينما بالمغرب تمر بمنزلق تحفه بعض المخاطر من حيث أنها بدأت تفقد ريادتها وبريقها، حيث أنها لم تعد تثير نقاشا ساخنا ولا تلامس أحيانا قضايا وهموم المواطن المغربي، فماذا تغير بعد الرفع من دعم الإنتاج السينمائي من 60 مليون درهم إلى 75 مليون درهم؟ لا شيء، نفس الرداءة ونفس الإنتاجات في ظل زحف أفلام ذات مضامين تجارية تتاجر بالمرأة والجنس.

إننا في الفريق الاستقلالي نثني على تجاوب وزارة الثقافة والاتصال المحتشم مع تعديلاتنا العديدة التي جاءت متطابقة مع قناعاتنا حول هذا المجال الفني الذي نعتقد جازمين بأن القوانين لا تكفي، وعلى أن إصلاح المنظومة لا يمكن أن يتم إلا بمصاحبة بإجراءات متمثلة أساسا في تكوين المخرجين وكل العاملين في الحقل السينمائي المغربي، ومراجعة القوانين المنظمة لهذا الحقل، وتقوية ودعم قنوات تنميته، والاهتمام برواد الفن السابع ودعمهم من أجل عيش كريم، وتطوير الثقافة السينمائية عند النقاد ووسائل الإعلام وجمعيات المجتمع المدني التي لها علاقة بالسينما المغربية ومشاكلها التي لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر منذ عقود، فلازالت تعقد المناظرات واللقاءات والندوات والموائد المستديرة بشكل خاص ويخرج المشاركون فيها بتوصيات تظل حبرا على ورق.

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يولي أهمية بالغة للممارسة الثقافية والفنية ويعتبر الفن السينمائي أحد أهم ركائزه، خاصة الفصلين 25 و26 إذ يعد محطة مفصلية لإعطاء نفس جديد للمجال الإبداعي، انسجاما مع التوجهات الملكية بمناسبة المناظرة الوطنية للسينما 2012 التي تحث على ضرورة خلق نفس جديد للصناعة السينمائية ببلادنا، بالإضافة إلى التوجهات العامة الواردة في الخطة الحكومية 2017-2021 التي تراهن على خلق صناعة سينمائية حقيقية.

السيد الرئيس،

يهدف هذا المشروع إلى خلق صناعة سينمائية حقيقية ترقى إلى مستوى تطلعات المغاربة، وتساهم في تلميع صورة البلاد وإبراز المؤهلات الاقتصادية والإبداعية، وإنعاش المجال السياحي التي تزخر به بلادنا، ذلك من خلال دعم الإنتاجات الفنية السمعية البصرية الوطنية، وتعزيز مبادئ تكافؤ الفرص والتنافسية والانفتاح على ثقافات عالمية ليصبح الفن السينمائي إحدى رافعة من رافعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى منحه اختصاصات واسعة جديدة تمكنه من الارتقاء بالصناعة السينمائية وتطوير أنشطتها، لا سيما في الإنتاج السمعي البصري.

السيد الرئيس،

أما في ما يخص تغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم السينما جغرافية، فإنه يهم المادة السابعة من مشروع القانون، المتعلقة بكيفيات منح المركز رخص التصوير لكل شريط مهني أو إنتاج سمعي بصري كيفما كان حجمه ودعامته، من أجل الرفع من مردودية القطاع السينمائي لمواكبة التطور التكنولوجي السريع الذي يعرفه هذا القطاع على الصعيد العالمي.

السيد الرئيس،

لكل هاته الحثيات، فإننا في الفريق الحركي نصوت بالإيجاب لفائدة هذا المشروع باعتباره مساهما في الرفع من التحديات الكبرى العالمية وضمان حضور المغرب بشكل قوي في جميع المحافل الدولية والملتقيات السينمائية الإبداعية العالمية.

وفي الأخير نتمنى أن يبلور هذا المشروع على أرض الواقع بشكل جدي وهادف.

5- مداخلة الفريق الاشتراكي.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل لمناقشة مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية جغرافية هذا المشروع الذي يعد ترجمة حقيقية لمقتضيات دستور 2011 من خلال الفصل 25 و26، ناهيك على التوجيهات الملكية خلال المناظرة الوطنية

والمخرجين السينمائيين العالميين بصورون عدد من الأفلام والبرامج بهذه المناطق، وهي الأفلام التي لاقت نجاحا كبيرا على المستوى الدولي، وساهمت في الترويج للمؤهلات السياحية التي تزخر بها بلادنا.

وبناء على ما سبق، فإننا في فريق العدالة والتنمية، ومن منطلق إيماننا العميق بأهمية الفن، وخاصة السينما في تحقيق التنمية المنشودة، فإننا ندعو إلى ضرورة:

- اعتماد معايير واضحة لتقديم الدعم وربطه بتعزيز القيم والهوية الوطنية؛

- تعزيز حكمة القطاع وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- مواصلة تحيين الإطار القانوني المتعلق بالقطاع السينمائي لمواكبة

التحديات؛

- إلزام المنعشين العقاريين بإدراج المركبات الثقافية ضمن المرافق المنجزة

لمواجهة تراجع الإقبال على دور العرض السينمائي؛

- إحداث تمثيلات للمركز على المستوى الجهوي، لا سيما في المناطق

المعروفة بالإنتاج السينمائي؛

وعليه سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشروع القانون رقم 70.17 بإعادة

تنظيم المركز السينمائي جغرافي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق

بتنظيم الصناعة السينمائية جغرافية، آمين أن يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- مداخلة الفريق الحركي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لإبداء وجهة نظرنا وموقفنا من

مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي

وبتغيير القانون رقم 20.19 المتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية جغرافية.

السيد الرئيس،

في البداية لا بد من التنويه بالنقاش الهادئ والمسؤول الذي عرفته لجنة

التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراستها لهذا المشروع الذي

يروم إلى منح المركز السينمائي إطارا قانونيا متقدما وملائما لمهامه

الإستراتيجية، كما نحني بهذه المناسبة السيد وزير الثقافة المحترم على تجاوبه

التام والمطلق مع مجموعة من التعديلات التي تقدمت بها الفرق والمجموعات

البرلمانية التي ساهمت في تجويد النص شكلا ومضمونا.

السيد الرئيس،

يعتمد المشروع الذي نحن بصده على الجهود الحكومية الرامية إلى

العمل على التنزيل السليم والديمقراطي لمقتضيات الدستور 2011 الذي

6- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب، في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 70.17 بإعادة تنظيم المركز السينماتوغرافي المغربي وتبني القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، هذا المشروع الذي يهدف بالأساس إلى منح المركز إطارا قانونيا متقدما وملائما لمهامه الإستراتيجية.

ولابد في البداية أن نتوجه بالنقاش الهام الذي طبع أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والتفاعل الإيجابي للسيد الوزير مع التساؤلات والتعديلات التي تقدم بها السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة.

السيد الرئيس،

يأتي هذا المشروع في إطار إعادة تنظيم وهيكلية المركز السينمائي المغربي، حيث يتوخى خلق صناعة سينمائية حقيقية ترقى إلى مستوى تطلعات المغرب، وتقوم على مبادئ الحكامة وتكافؤ الفرص والتنافسية والتعددية والانفتاح على الثقافات وتأهيل القطاع السينمائي ليكون رافعة من رافعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عبر منحه اختصاصات واسعة وجديدة لا سيما في مجال الإنتاج السمعي البصري، وتمكينه من آليات الحكامة الجيدة والميكانيزمات الإدارية والمالية التي تكفل له مواكبة التطورات التي يعرفها القطاع إن على المستوى الوطني أو الدولي.

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب نعتبر أن مجال الثقافة والفن والإبداع، يحتل موقعا حيويا في الدينامية المجتمعية بكل أبعادها، ويلعب دورا حاسما في التحولات الاجتماعية والثقافية والتربوية ببلادنا، إذ يساهم في رفع منسوب الوعي الثقافي الفني والوعي الديمقراطي وفي تغذية النسيج الاجتماعي والتأسيك الهوياتي بأطيافه المتنوعة ببلادنا، لذلك لابد من تشجيع الإبداع والفن الأصيل والثقافة القائمة على احترام الثوابت الوطنية والخصوصية والطابع المغربي الأصيل في كل المجالات الإبداعية ومجالات الصناعات السينمائية والاتصال السمعي البصري. وهو ما لا يمكن تحقيقه دون مؤسسة سينمائية ذات إطار قانوني متقدم واختصاصات واسعة.

السيد الرئيس،

إننا نراهن في الاتحاد العام لمقاوات المغرب على المركز السينمائي المغربي بصيغته الجديدة، وعلى تراكمه الإيجابي الكبير في الميدان السينمائي بالخصوص، للترويج لصورة المغرب وما يزر به من مؤهلات اقتصادية واجتماعية وطبيعية وثقافية وبيئية وسياحية، تؤهله للعب أدوار طلائعية

للسينما سنة 2012، التي دعا خلالها جلالته إلى ابتكار رؤية مهيكلية لأدوار ومهام هذه المؤسسة العمومية في عالم يشهد تنافسية كبيرة تفرض مواكبة التطورات الحاصلة. في هذا المجال.

وكفريق اشتراكي لا يسعنا إلا أن نثمن تنزيل هذا المشروع الذي بموجب مقتضياته سيصبح للمركز السينمائي المغربي إطارا قانونيا من شأنه أن يقنن ويحفظ عمل المؤسسة، ويحقق إشعاعا وطنيا ودوليا في مجال الإبداع السينمائي. لهذا آمنة ونؤمن دائما بأن الشأن الثقافي والإبداع الفني بمختلف أصنافه هو منارة لتنوير الرأي العام الوطني، وبأن الفن السابع هو جامع لكل الفنون، هو من يمكنه إعادة تشكيل المجتمع من خلال تمرير خطاباته بالكشف عن هويته وتاريخه وحضارته، وانطلاقا أيضا من الصورة التي تبقى موشومة في الأذهان عبر الأزمان.

غير أن السينما المغربية لم تستطع أن تلعب أدوارا بارزة في فرض صورتها وخصوصية تفكيرها ولا في سرد تاريخنا الحافل بالأحداث، مما أفقر معه منتوجنا السينمائي وأدخله في متهات الأفلام السريعة بدعوى الراهنية ومقاربة القضايا المعاشة وأحيانا مفتعلة.

لهذا كان من الضروري البحث عن أفق جديد للصناعة السينمائية تحمل رؤية مهيكلية لأدوار ومهام المركز السينمائي المغربي، لعله بجلته الجديدة يساهم في بلورة تصورات جديدة لسينما مغربية جذابة ومؤثرة، تعرف طريقها وأهدافها ومسؤوليتها في ظل تنافسية قوية مع باقي دول العالم.

ولتحقيق هذا الرهان، ساهمنا كفريق إلى جانب الأغلبية بمجموعة من التعديلات، الهدف منها المساهمة في إعناء وتقويم بعض الاختلالات التي يعرفها المركز السينمائي المغربي إن على مستوى التدبير والمردودية والمراقبة مع ضبط طريقة توزيع الدعم لما يشوب هذه العملية من محاباة ومحسوبية، ناهيك عن رداءة الإنتاج الذي ما فتى يكرس الإسفاف والتفاهة في النوق الفني والجمالي للمواطن المغربي، رغم ما راكمته السينما المغربية من إرث كمي ونوعي مهم مازال يحظى بالمشاهدة من طرف جل المغاربة.

لهذا نؤكد كفريق على ضرورة تنظيم عمل هذه المؤسسة التي تهم تنمية قطاع السينما، لإضفاء مزيد من المهنية ومواكبة التطور الفائق الذي يشهده هذا القطاع على الصعيد العالمي.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كفريق اشتراكي نصوت بالإيجاب على هذا المشروع لإيماننا القوي بأنه سيعطي انطلاقة جديدة للمركز السينمائي المغربي، من خلال إرساء مبادئ الحكامة الجيدة وتكافؤ الفرص والإشراك الفعلي لكل المهنيين والمختصين، مخرجين، منتجين، موزعين، تقنيين، فنانيين.. على قاعدة توجيه الدعم مقابل صناعة سينمائية قوامها الجودة والإحترافية وهي في نظرنا مبادئ تشكل مدخلا رئيسيا لا استغناء عنه لأجل النهوض بالقطاع السينمائي ببلادنا.

القطاع السينمائي. من أجل تعزيز وتيرة الإنتاج من جهة وتحقيق الهدف المتمثل في توفير ظروف إنتاج أعمال عالية المستوى على المدى الطويل، وتوطيد أركان الصناعة السينمائية في البلاد مهنيا واقتصاديا. وأساسا رفع تحدي مشكلة حادة تتعلق بترويج الفيلم المغربي، في ظل استمرار مسلسل اقراض القاعات السينمائية بأحاء المملكة، التي انتقل عددها من حوالي ثلاثمائة قاعة خلال سنوات الثمانينات إلى حوالي ثلاثين قاعة حاليا. بسبب القرصنة التي توفر للمشاهد أحدث الأفلام الدولية والعربية، وبسبب الإهمال الذي بات يطال هذه القاعات حيث تعاني أغلبها من عدم ترميمها وعدم تكييفها مع المتطلبات التقنية الجديدة، وعدم تشييد أخرى حيث لا تتضمن المدن الجديدة التي أحدثت بالقرب من المدن الكبرى أي مساح أو قاعات سينمائية. كما لا تعطى الأولوية لإنشاء مركبات سينمائية «تحتزم المتفرج»، مزودة بأحدث وسائل التكنولوجيا، ولا يتم إنشاء صالات عروض صغيرة في الأحياء بالتعاون مع الجماعات لعودة ما كان سابقا ب"سينما القرب".

السيد الوزير،

كل ذلك جعل المغرب يصنف في أسفل المراتب من حيث معدل إقبال المغربي على القاعات السينمائية إذ لا يتعدى 0.1 مرة سنويا، فيما يصل في فرنسا مثلا إلى 6 مرات في السنة، بالإضافة إلى غياب سوق وطني للأفلام المنتجة، واعتماد السينما المغربية على مصدر واحد للتمويل هو الدعم العمومي، الذي تقدمه الدولة للمخرجين، ونقص الموارد البشرية، خصوصا على مستوى التقنيين المؤهلين، وغياب إطار قانوني يحدد طريقة تدبير المنح المالية المقدمة من قبل صندوق الدعم السينمائي وضعف إن لم نقل غياب التكوين في الميدان السينمائي، إلى جانب أن حقوق المؤلفين غير معترف بها في هذا المجال. وغياب متخصصين في كتابة السيناريو... وغيرها من إشكالية الاعتراض عن الواقع، وصور الابتذال التي تغطي على أفلام تتناول قضايا هامة، أو ضعف الفكرة وغياب الإبداع، في أعمال تندرج تحت ما يسمى «السينما التجارية»، بينما تبقى الأفلام «الجيدة» معدودة ولا ترقى إلى طموح المواطن المغربي ولا تعكس همومه واهتماماته وانشغالاته اليومية.

وهو لدليل آخر على أن الثقافة والفنون لازالت لم تحتل المكانة التي تستحقها بالمغرب، والتي من شأنها أن تمنح للأجيال الصاعدة إمكانية التنفتح والانفتاح والمساحة الكافية من الحرية، وتكريس ثقافة التسامح خاصة في الوقت الذي تعرف فيه بلادنا تهديدا كبيرا لهذه القيم النبيلة وتترك الفرصة لاتعاش ثقافة الانغلاق والتطرف....

كما أن السينما لها أدوار كبيرة في التجارب العالمية أدوار اقتصادية واجتماعية وثقافية فمن التعريف بالمؤهلات الثقافية والسياحية التي يزخر بها هذا البلد أو ذلك إلى الرفع من نسبة الاستثمار والتخفيف من البطالة

في التظاهرات والمهرجانات السينمائية العالمية الكبرى، وتعود بالنفع على الدورة الاقتصادية ببلادنا عبر جذب أسواق سياحية جديدة وجذب الاستثمارات السينمائية من خلال استثمار المؤهلات الطبيعية والمواقع التاريخية التي تزخر بها بلادنا كواقع للتصوير السينمائي العالمي، خاصة في عالم يشهد تنافسية كبيرة تفرض مواكبة التطورات الحاصلة في عالم الإبداع السينمائي على غرار مجموعة من الدول كتركيا ومصر.

ونظرا لأهمية هذا المشروع فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب لا يسعنا إلا أن نوه بمضامينه ونصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

7- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل.

لا شك أن المركز السينمائي المغربي من المؤسسات العمومية التي تلعب دورا محميا وحيويا بل واستراتيجيا في بلادنا، إذ يعتبر الجهة المعول عليها في تنظيم قطاع السينما وجعله رافعة من رافعات التنمية، وضمان حرية الفكر والرأي والتعبير وحرية الإبداع المكفولة دستوريا وجعل القطاع السينمائي في مستوى التطلعات إنتاجا وتوزعا واستغلالا، وهنا تكمن أهمية مشروع القانون 70.17 بإعادة تنظيم المركز بتغيير القانون 20.19 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية. والرفع من مردودية هذه المؤسسة والدفع بها نحو مزيد من التنظيم والاحترافية لمواكبة التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده القطاع على الصعيد الدولي. وتمكين بلادنا من إنتاج أعمال سينمائية وسمعية بصرية تستجيب للمعايير الدولية وتقوم على صناعة حقيقية تمكن من توفير فرص الشغل وجلب الاستثمارات الأجنبية.

السيد الوزير،

إننا نعتبرها في فريق الاتحاد المغربي للشغل مناسبة للوقوف عند واقع السينما المغربية سياسيا وفكريا واقتصاديا واجتماعيا، حيث بات هذا الواقع ليس فقط محط اهتمام الفاعلين والمتدخلين والمهتمين بل محط نقاش عمومي، حيث تعاني السينما المغربية من صعوبات هيكلية تعرقل تطور صناعة سينمائية حقيقية، ففي الوقت الذي ارتفع فيه عدد الإنتاجات السينمائية المغربية خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبح المغرب نموذجا رائدا على الصعيدين الأفريقي والعربي في النهوض بالإنتاج السينمائي من خلال صندوق الدعم الذي يمنح مساعدات مالية سنوية لمشاريع الأفلام الطويلة والقصيرة واحتضان مهرجانات عالمية إلا أن أسئلة كثيرة تطرح حول جودة الفيلم المغربي من جهة، وترويجه وطنيا ودوليا من جهة ثانية، حيث يطرح المختصون معادلة الكم والكيف بقوة خاصة وأن نسبة قياس الأفلام الجيدة من مجموع الأعمال المنتجة أمر طبيعي في جميع الصناعات السينمائية العالمية الأمر الذي يتطلب وقفة جدية لتغيير هذه المعادلة وإعادة النظر في استراتيجية المركز السينمائي المغربي باعتباره الهيئة المسؤولة عن تنظيم

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروع القانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية الجغرافية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر ظهور 8 يناير 1944 الذي أحدث بمقتضاه المركز السينمائي المغربي بمثابة النظام الأساسي الذي ارتكزت عليه المنظومة القانونية المؤطرة للقطاع السينمائي المغربي، بحيث أضفى على المركز صبغة المؤسسة العمومية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وأسند له مهمة إنتاج وتوزيع واستغلال الأفلام السينمائية، وإن كان هذا النص موسوم بحكم ظرفية نشأته بتوجهه لخدمة مصالح المستعمر وإيديولوجيته، فإنه يرجع له الفضل في وضع النواة الأولى للترشيع في المجال السينمائي ووضع آلية لتدخل الدولة في هذا المجال، وتماما مع التطورات التي عرفها الحقل السينمائي بالمغرب وما تحققت من تراكم على المستوى الكمي والكيفي على مدى 33 سنة تمت إعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وذلك بموجب الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.230 الصادر بتاريخ 19 شتنبر 1977 الذي أحدث نقلة نوعية في تنظيم هذه المؤسسة من خلال إقرار تشكيلة لمجلس الإدارة يمثل فيها المهنيون وكذا من خلال تدقيق وتوسيع اختصاصات المركز، وبعد مرور أكثر من 40 سنة على صدور النص المذكور وفي سياق التحولات العميقة التي شهدتها المشهد السينمائي الوطني والدولي تقدمت الحكومة بمشروع القانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية الجغرافية، غير أن المقاربة التي تم اعتمادها في إعداد مشروع هذا القانون والتي تفتقد إلى النظرة الشمولية لمعالجة قضايا السينما المغربية كجال ثقافي تحد من فعالية وفعالية هذا النص عند التطبيق والأجراً.

فالمنظومة القانونية التي توّطر القطاع السينمائي تتميز بتعدد النصوص وبتعقدها لارتباطها بمجالات تقنية في حين أن مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة يستهدف إعادة تنظيم المركز السينمائي في انفصال عن باقي النصوص ذات الصلة وخاصة القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية الذي اكتفت المبادرة التشريعية للحكومة بشأنه بتغيير المادة 7 منه فقط، وتأجيل إعادة النظر في مقتضياته وملاءمتها مع أحكام دستور 2011 وفق المجهودات الرامية لتحديث التشريعات التي تنظم المجالات الثقافية.

ومن جهة أخرى فإن الارتباط العضوي للمركز السينمائي المغربي ومنذ إحداثه سنة 1944 بالسلطة الحكومية المكلفة بالإعلام سابقا والاتصال حاليا، يعكس المنظور الإداري للحكومة في تعاملها مع القطاع السينمائي وهو ما يخالف خطاها حول توسيع مجال حرية الإبداع وحرية الرأي، علاوة

وبالتالي الرفع من نسبة النمو في حين لا تزال السينما في بلادنا تعرف مشاكل ومعوقات من أجل تجاوزها نرى في فريق الاتحاد المغرب للشغل انه لا بد من:

- تفعيل مبدأ الجهوية ولا تتركز كبدأ دستوري وخلق مراكز جهوية للمركز السينمائي المغربي وتفعيل تلك القائمة بدل إغلاقها "فرع الدار البيضاء";

- تسهيل المساطر الإدارية للرفع من نسبة الإنتاج;

- دعم الزيادة وتأهيل القاعات السينمائية;

- تنوع الإنتاجات السينمائية المغربية;

- مراجعة المضامين السينمائية وجعلها في المستوى المطلوب;

- جعل القضايا الكبرى من أولى أولويات الشأن السينمائي المغربي;

- تقنين عميلة الدعم واعتماد مبدأ الشفافية في الاستفادة منه;

- تشجيع الاستثمار في المجال السينمائي;

- تقوية القطاع السينمائي وجعله رافعة أساسية للاقتصاد الوطني;

- الرفع من جودة ونسبة الإنتاجات السينمائية المغربية

السيد الوزير،

إننا اليوم وبنحنا المركز السينمائي المغربي إطارا قانونيا متقدما وملائما لمهامه الاستراتيجية من خلال إعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي ومنحه اختصاصات واسعة وجديدة، سيساهم ل شك في الارتقاء بالصناعة السينمائية وتنمية وتطوير أنشطتها، وكذا تسيير وتقنين ومراقبة وتقوية القطاع السينمائي والقطاع السمعي البصر وتحويل المركز آليات قادرة على إعطاء السينما المغربية نفسا جديدا. خاصة بعد التجاوب الإيجابي للحكومة مع مقترحات التعديلات التي تقدمنا بها.

آملين في نقابنا الاتحاد المغربي للشغل أن يواكب هذا التحول القانوني والتشريعي في وضعية المركز السينمائي المغربي واختصاصاته، أعمال مقارنة تشاركية مع المعنيين وأساسا العاملين بالمركز السينمائي المغربي واستمرار الحوار والتشاور حول كل القضايا سواء التي تمه القطاع ككل أو تلك التي تمه وضعية العاملين بغية تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التحول ومن أجل مواجهة كل التحديات التي سبقت الإشارة أعلاه لكل ما سبق ذكره فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

8- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

وترتبا على ما سبق فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نطالب ببلورة سياسة عمومية مندمجة وتشاركية للنهوض بالسينما المغربية بأهداف واضحة ووفق إجراءات تضمن التطبيق السليم وتفعيلها على أرض الواقع.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

على أن تحركها في اتجاه تطوير القطاع يطغى عليه منطق اقتصادي محض. إن النشاط السينمائي هو جزء لا يتجزأ من المجال الثقافي، لذلك لا يمكن معالجته خارج سن سياسة عمومية مندمجة، كما انه لم يحن الوقت بعد لتتخلى الدولة عن دورها الفاعل في تنمية القطاع السينمائي وتطوير الخدمة العمومية في مجال الصناعة السينمائية.